

الإمارات العربية المتحدة

الجدول 1	2018
عدد السكان (بالمليون)	9.5
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	449
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	43493
الإلتحاق بالمدارس، التعليم الابتدائي (% من الإجمالي) ¹	109
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات ¹	77.3

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أفاق الاقتصاد الكلي والقرن، والبيانات الرسمية ملاحظات:

(1) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2016)

انتعش النمو ليسجل 1.6% في عام 2018، مدفوعاً بنهاية اتفاق أوبك+ في يونيو/حزيران 2018. ومع ذلك ظل النمو غير النفطي منخفضاً. وواصلت أرصدة المالية العامة والمعاملات الجارية الانتعاش. ويجري حالياً تطبيق إجراءات لتيسير المالية العامة في الوقت الحالي لتسهيل انتعاش النمو غير النفطي. بيد أن هذا سيعوضه جزئياً التخفيضات في إنتاج النفط التي قررتها أوبك عام 2019 والتي ستضعف نمو قطاع النفط في النصف الأول من العام. وفي الأمد المتوسط، سيكون الانتعاش مدفوعاً بالتزام الحكومة بالإصلاح الهيكلي وخطط التحفيز التي تتبناها الإمارات الكبيرة.

أحدث التطورات

تشير التقديرات إلى انتعاش نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للإمارات من 0.8% في عام 2017 إلى 1.6% في 2018. وارتفع النمو الكلي في أوائل عام 2018 بفضل النشاط غير النفطي، وارتفاع إنتاج النفط وتحسن معنويات السوق. ومع ذلك، في الربع الأخير من عام 2018، يبدو أن الزخم الاقتصادي قد تلقى ضربة بسبب التباطؤ الحاد في أسعار النفط، وأدت التداعيات الناجمة عن الركود في إيران إلى تقليص روابطها التجارية مع دبي. وانتعش إجمالي الناتج المحلي في القطاع الهيدروكربوني من انكماش بنسبة 3% في عام 2017 إلى نمو يقدر بنحو 2% عام 2018. وعلى جانب الطلب، كان النمو مدفوعاً بالاستهلاك الخاص والصادرات.

وتحسنت أرصدة المالية العامة والمعاملات الجارية في أعقاب التباطؤ في 2015-2016. وانخفض العجز الكلي في المالية العامة من 2% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 إلى 1.6% في 2017 مع زيادة عائدات رسوم الامتياز النفطية وانخفاض النفقات. وفي عام 2018، تشير التقديرات إلى أن العجز سيظل مستقراً عند 1.6% من إجمالي الناتج المحلي. تم تمويل العجز مؤخراً من خلال صندوق الثروة السيادية وإصدارات الديون الخارجية (5 مليارات دولار في 2016، و 10 مليارات دولار في 2017). ويُقدَّر أن فائض المعاملات الجارية قد تحسَّن من 3.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2016 إلى 7.2% من هذا الإجمالي في 2018 بسبب ارتفاع أسعار النفط واستقرار الواردات.

وتتبع السياسة النقدية خطى الولايات المتحدة للحفاظ على الربط بالدولار. وأظهر القطاع المصرفي علامات على التعافي في عام 2018. وبلغ سعر الفائدة على شهادات الإيداع 2.5% بعد ستة ارتفاعات متتالية منذ 2016. وارتفع التضخم بشكل طفيف في عام 2018 إلى 3.1% بسبب ضريبة القيمة المضافة. كما ارتفع نمو الودائع الحكومية وفروض القطاع الخاص في الربع الثالث من 2018. وكان أداء سوق الأسهم متفاوتاً، فانخفض سوق دبي المالي في عام 2018 وسط مخاوف بشأن السياسة النقدية الأمريكية، في حين ارتفعت بورصة أبوظبي بدعم من

انتعاش أسعار النفط وانخفاض ديون المؤسسات المرتبطة بالحكومة.

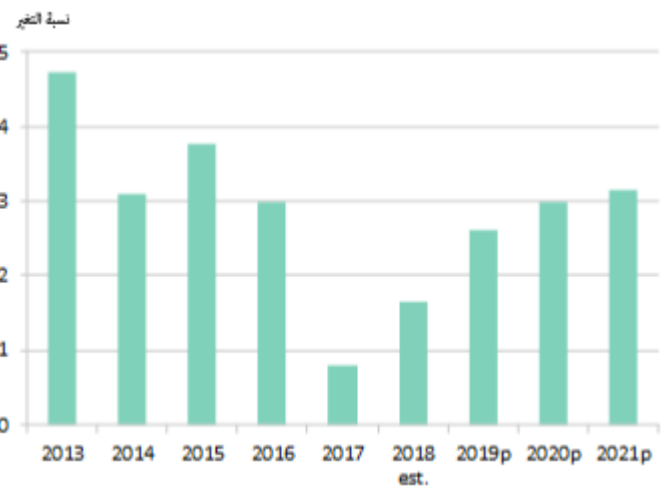
ولا تزال سوق العقارات تواجه رياحاً معاكسة. وهبطت أسعار العقارات في دبي بنسبة 7.4% في الربع الثاني من عام 2018 بسبب زيادة المعروض مع تراجع عدد المغتربين، والإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة، وارتفاع أسعار الفائدة وسعر الصرف.

وتظهر تقديرات منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة منخفض جداً (2.5% في 2017)، و81% من السكان في سن العمل موظفون. لكن ترتفع البطالة في صفوف الشباب (الفئة العمرية 15-24 عاماً)، إذ تبلغ 7.7%. وتباطأ نمو الوظائف من 3.5% في عام 2017 إلى أقل من 1% في أغسطس/آب 2018. وزادت السلطات من المخصصات الاجتماعية لتحسين الرفاهية الاجتماعية، والقدرة على تحمل تكاليف السكن، وتوفير التعليم والرعاية الصحية للمواطنين. وهناك فهم محدود لإحصائيات الرفاهية/الفقر بالنظر إلى عدم وجود استقصاء للأسر المعيشية يمثل جميع السكان. ومع ذلك، شرعت السلطات في تنفيذ استقصاء للأسر المعيشية في عام 2019 شمل السكان الإماراتيين وغير الإماراتيين. ولم تظهر الدراسات الاستقصائية السابقة أدلة تذكر على أن الفقر يمثل مصدر قلق للمواطنين. وتُظهر نتائج المسح الاستقصائي للأسر المعيشية للعام 2014/2015 أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الشهري للفرد في الأسرة الإماراتية في دبي بلغ 1477 دولاراً (1293 دولاراً للأسر غير الإماراتية، و734 دولاراً للأسر الجماعية، و511 دولاراً لمعسكرات العمل). ويقل الإنفاق العائلي في الإمارات الشمالية.

الأفاق المستقبلية

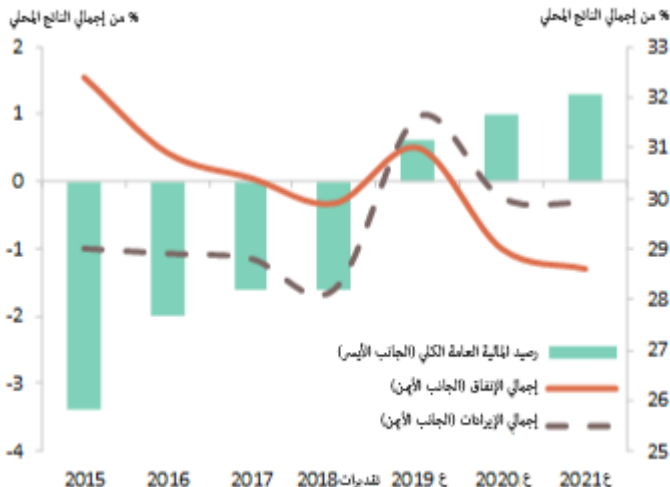
من المتوقع أن يتعزز النمو في الأجل المتوسط. ومع ذلك، في عام 2019، ستتباطأ وتيرة الانتعاش بفعل التخفيضات في إنتاج أوبك في النصف الأول من العام. ومن المتوقع أن يصل النمو الاقتصادي إلى 3.2% بحلول عام 2021 بدعم من خطط التحفيز الاقتصادي الحكومية، والزرخم الناتج عن استضافة معرض دبي إكسبو 2020 وتحسن آفاق النمو لدى الشركاء التجاريين. ومن المتوقع أن يتراجع التضخم من 3.1% في عام 2018 إلى 2.1% بحلول 2021 مع انحصار تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

الشكل 1 الإمارات / معدل نمو إجمالي الناتج المحلي



المصدر: سلطات الإمارات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.

الشكل 2 الإمارات / العمليات الحكومية العامة



المصدر: سلطات الإمارات وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.

المخاطر والتحديات

وتتضمن التحديات المالية الرئيسية رفع كفاءة الإنفاق وتنويع الإيرادات وتحسين تنسيق السياسات وإدارة المخاطر المتعلقة بالمالية العامة في كافة أنحاء دولة الإمارات. ويتصل التحدي الاقتصادي الرئيسي الذي تواجهه الإمارات بقدرتها على تعديل نموذجها الناجح للتنويع الاقتصادي في مواجهة المنافسة المتزايدة فيما بين مراكز الخدمات، والتحول التكنولوجي بعيدا عن الكربون كمصدر للطاقة حيث يحول النفط الصخري في أمريكا الشمالية المشهد في قطاع النفط. وسيطلب تحقيق مزيد من التنويع الاقتصادي تعميم إصلاحات سوق العمل والتعليم لتحقيق زيادات في الإنتاجية والانفتاح في القطاعات المحمية. وهناك حاجة إلى تنسيق سياسات المالية العامة بين الأجهزة الحكومية ووضع إطار شامل لسياسات المالية العامة/الديون، للحفاظ على استقرار المالية العامة والاقتصاد الكلي وضبط أوضاع المالية العامة، وتحسين فاعلية الإنفاق الحكومي. ومن المرجح أن تتكرر إجراءات إعادة هيكلة الشركات العقارية بعد الركود الذي حدث في عام 2009 في القطاع المالي وشركات الطيران، نظرا لفائض الطاقة الإنتاجية.

وتشمل المخاطر الرئيسية التي تواجه الأفق الاقتصادي التباطؤ العالمي، وتدابير الحماية التجارية وغيرها من الاضطرابات التجارية/التوقف عن السداد، والتقلبات المالية، والظروف غير المشجعة للعمالة الوافدة مع زيادة العبء الضريبي على الأجانب، وعدم الاستقرار الإقليمي. وقد يزيد ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أو تقلبات السوق من تكاليف الاقتراض. ويكشف معرض إكسبو 2020 المخاطر المتصلة بفائض الطاقة، وأسعار العقارات، والديون. وقد تخلق المشروعات الاستثمارية الضخمة، إن لم تنفذ بحكمة، مخاطر كبيرة تتصل بالأوضاع المالية الكلية.

وتشير ميزانيات 2019 إلى زيادات في الإنفاق. وتنطوي الميزانية الاتحادية لعام 2019 البالغة 60 مليار درهم على زيادة قدرها 17.3% عن ميزانية 2018، وهي الأكبر في تاريخ الإمارات. وعلى الرغم من توقعات بأن تكون أسعار النفط في عام 2019 أقل من التوقعات السابقة، فمن المنتظر أن تخفض إيرادات ضريبة القيمة المضافة جزئيا الخسائر في عائدات النفط.

وسوف تتراجع الاختلالات الداخلية والخارجية تدريجيا. ومن المتوقع أن يتحسن عجز المالية العامة تدريجيا ليسجل فائضا قدره 1.3% بحلول 2021 من جراء ارتفاع أسعار النفط والعائدات غير النفطية بعد تطبيق رسوم الإنتاج وضريبة القيمة المضافة. وتشير التوقعات لاستمرار التحسن في فائض المعاملات الجارية في عام 2019 ولكنه سينخفض قليلا بحلول عام 2021 نتيجة هبوط أسعار النفط وارتفاع الواردات المرتبطة بتطوير البنية التحتية.

وكان النمو البطيء منذ عام 2014 سببا في تطبيق الإصلاحات وبرامج التحفيز للحفاظ على مكانة الإمارات كمركز اقتصادي إقليمي. وتسمح السلطات حاليا بتملك الأجانب 100% من الشركات. وتم استبدال الضمانات المصرفية للعمال بوليصة تأمين منخفضة التكلفة، وتم إصلاح متطلبات الحصول على التأشيرة لجذب المهنيين المهرة. وتُعفي دبي وأبو ظبي الشركات من الغرامات الإدارية، وخففت دبي رسوم الطيران والبلدية. وتهدف الإمارات إلى ترسيخ صورتها كمقصد للأنشطة الكبيرة والسياحة. وخصصت دبي 7 مليارات دولار للبنية التحتية المرتبطة بمعرض إكسبو 2020، وأنجزت أبو ظبي مشروع متحف اللوفر لتعزز صورتها كوجهة سياحية. وقعت الإمارات والسعودية رؤية مشتركة للتكامل الاقتصادي والتنموي والعسكري، لتعزيز أهمية علاقتهما الثنائية داخل مجلس التعاون الخليجي.

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

الجدول 2 الإمارات / مؤشرات أفق الاقتصاد الكلي والفقير

2021 ن	2020 ن	2019 ن	2018 ت	2017	2016	
3.2	3.0	2.6	1.6	0.8	3.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة
3.3	3.1	3.0	2.5	-1.3	1.6	الاستهلاك الخاص
2.8	2.6	2.5	2.0	3.4	-1.1	الاستهلاك الحكومي
4.2	3.8	4.0	1.0	0.6	8.8	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
3.6	3.3	2.7	2.1	0.5	3.4	الصادرات والسلع والخدمات
3.8	3.4	3.2	2.6	-1.0	2.7	الواردات والسلع والخدمات
3.2	3.0	2.6	1.6	0.8	3.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
1.9	2.2	1.5	1.0	3.0	3.4	الزراعة
3.5	3.5	3.5	3.5	-1.7	3.1	الصناعة
3.0	2.6	2.1	0.5	2.4	2.9	الخدمات
2.1	2.2	1.9	3.1	2.0	1.6	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
5.6	6.4	7.8	7.2	6.9	3.7	ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.3	1.0	0.6	-1.6	-1.6	-2.0	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقير والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، ن = تقييدات